الأمم المتحدة S/2008/662

مجلس الأمن

Distr.: General
20 October 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن السودان

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، التي طلب فيها المجلس إبقاءه على علم بانتظام بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان. ويقدم التقرير تقييما للحالة العامة في البلد منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (S/2008/485)، بالإضافة إلى آخر المعلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وبناء على طلب المجلس، يكرس التقرير اهتماما خاصا لتنفيذ اتفاق خارطة الطريق بشأن أبيي المؤرخ ٨ حزيران/يونيه (الفقرات ٩-١٤).

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – تحسنت الحالة الأمنية في منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أبيي، استقرت الحالة مع مواصلة تنفيذ اتفاق خارطة الطريق بشأن أبيي. واستعادت البعثة حرية الحركة في عدة مواقع، رغم أنها بقيت تعاني من القيود، ولا سيما في شمال القطاع السادس. وعلى الصعيد الوطني، تركز النقاش على احتمال توجيه اتهام للرئيس عمر البشير من جانب المحكمة الجنائية الدولية، دون أن يكون لذلك تأثير مباشر على الحالة الأمنية في منطقة عمليات البعثة.

٣ – وفي جنوب كردفان، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تراجعا في أعمال العنف المبلغ عنها بين الجماعات العرقية. وانتهى موسم هجرة البدو في تموز/يوليه بسلام، وأعطى اتفاق الطرفين على فتح المناطق المغلقة في جبال النوبة أسبابا أخرى للتفاؤل. ومع ذلك، ظل حشد القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة الحدودية بين الشمال والجنوب مصدرا للقلق.

241008 241008 08-55541 (A)

٤ - وأثار برنامج نزع سلاح المدنيين الذي أعلنته حكومة جنوب السودان توترات في بعض الولايات الجنوبية. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أصيب ثمانية أشخاص بطلقات نارية أثناء عملية لنزع السلاح كان الجيش الشعبي لتحرير السودان يضطلع بها في رمبيك. وعُلّقت مشاركة الجيش الشعبي لتحرير السودان في العملية بعد أن شكا مدنيون محليون وموظفون تابعون للأمم المتحدة بشأن وقوع حوادث اعتداء وتخويف وسرقة.

٥ - وأُبلغ عن تجدد الاشتباكات مع جيش الرب للمقاومة، فانتهت بذلك فترة من الهدوء النسبي. ويُزعم بأن عناصر يُشتبه في انتمائها إلى جيش الرب للمقاومة، هاجمت، في ١٨ أيلول/سبتمبر، مفرزة تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان بالقرب من يامبيو في ولاية غرب الاستوائية. وأفادت التقارير بمقتل جندي من الجيش الشعبي لتحرير السودان وثلاثة من متمردي جيش الرب للمقاومة وخطف قرويين ونهب منازل وحرقها. وفي الوقت نفسه، نزح نحو ٠٠٠ ٥ من اللاجئين الكونغوليين إلى منطقة يامبيو، عقب هجمات شنتها عناصر يُزعم أنها تنتمي إلى جيش الرب للمقاومة على الجانب الكونغولي من الحدود.

ثالثا - التطورات السياسية

٦ - غلبت على الساحة السياسية ردود الفعل التي أثارها طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار أمر اعتقال بحق الرئيس عمر البشير. وتركز الاهتمام على الموقف الذي يتعين أن تتخذه حكومة الوحدة الوطنية والأثر المحتمل لتوجيه اتهام بحق الرئيس على عمليات السلام الجارية في السودان. وفي ١٦ تموز/يوليه، كلّف الرئيس البشير لجنة برئاسة النائب الأول للرئيس سلفا كير بصياغة موقف السودان الدبلوماسي والقانوني إزاء هذه الأزمة. وعيّنت وزارة العدل مدعيا خاصا في ٣ آب/أغسطس للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في دارفور منذ عام ٢٠٠٣. وفي آب/أغسطس أيضا، أعلن الرئيس البشير ”مبادرة شعب السودان“، التي تسعى إلى تشكيل موقف وطني بشأن حل أزمة دارفور عن طريق الوصول إلى جميع الأحزاب السياسية.

٧ - وأكدت حكومة الوحدة الوطنية للأمم المتحدة أنها ستواصل التعاون مع كل من بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. غير أن كبار المسؤولين الحكوميين وجهوا تحذيرات عامة من احتمال وقوع عواقب وخيمة لبعثة الأمم المتحدة في السودان إذا صدر بالفعل بيان بتوجيه الاتهام إلى الرئيس وتلقيت أنا وممثلي الخاص تحذيرات مماثلة ومباشرة. وقد أكدنا مجددا للحكومة أن الأمم المتحدة سوف تحترم استقلال العملية القضائية وأن بعثة الأمم المتحدة في السودان سوف تظل ملتزمة بتنفيذ ولايتها في دعم عملية السلام في السودان.

٨ - وتكثفت المناقشات بشأن توقيت الانتخابات الوطنية في السودان. وتوقع وزير شؤون الرئاسة في جنوب السودان لوكا بيونغ مؤخرا أن الانتخابات قد تؤجل لمدة ستة أشهر أو أكثر. غير أن حزب المؤتمر الوطني أعلن في مناسبات مختلفة أنه لا يرى أي سبب للتأجيل. وأثناء مؤتمر صحفي عُقد يوم ١٣ أيلول/سبتمبر، أعلن نائب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان ريك مشار أنه لا يزال يتعين على الأطراف التشاور في هذه القضايا.

رابعا - تنفيذ اتفاق السلام الشامل

أبيي

٩ - أُحرز تقدم جيد في تنفيذ الترتيبات الأمنية في إطار اتفاق خارطة الطريق بشأن أبيي. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، كان جميع أفراد القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان تقريبا قد غادروا المنطقة المشمولة باتفاق خارطة الطريق بشأن أبيي على النحو المنصوص عليه في الاتفاق. وكان هناك استثناءان، أولهما أن مجموعة صغيرة لم يتم التحقق منها من القوات المسلحة السودانية واصلت توفير الأمن في حقول النفط في دفرة في الطوق الخارجي. ونُقل أفراد من القوات المسلحة السودانية كانوا يحرسون نقطتي تفتيش على الطريق المؤدية إلى حقول النفط في ٢٨ أيلول/سبتمبر واستُعيض عنهم بـ ١٠ عناصر شرطة تابعين للحكومة في كل نقطة تفتيش. والثاني هو أن ٣٨ من عناصر الشرطة العسكرية التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان بقوا في أجوك حيث واصلوا القيام بدوريات في المنطقة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان الضغط على الطرفين لسحب هذه القوات وفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل واتفاق خارطة الطريق بشأن أبيي.

١٠ - وبدأت وحدة أبيي المتكاملة المشتركة الاضطلاع بعملها في نهاية آب/أغسطس وأخذت تسيطر تدريجيا على المواقع العسكرية بينما كانت القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان يغادران المنطقة. وأكمل جميع أفراد الوحدة المتكاملة المشتركة البالغ عددهم ٦٤٠ فردا دورة تدريبية قدمها فريق عسكري تابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان. ووفرت البعثة وسائل النقل لإتاحة نشر إحدى كتائب المقر في أبيي وسرية واحدة في كل من مانيانغ وتوداش. والأعمال التحضيرية جارية لنشر كتيبتين إضافيتين في دفرة وأجوك. وقد بادرت البعثة إلى توفير أجهزة اللاسلكي والخيام ومولدات الكهرباء، بدعم من الجهات المانحة.

١١ - وجرى نشر وحدة الشرطة المتكاملة المشتركة وهي تعمل على حفظ الأمن في مدينة أبيي. ووصلت الدفعة الأولى التي تتألف من ١٦٨ من أفراد الوحدة في أوائل آب/أغسطس،

وهي تضم ١٥٠ من أفراد الشرطة النظامية (١٠٣ من الجنوب و ٤٧ من الشمال) و ١٨ ضابطا (٢ من الجنوب و ١٦ من الشمال). ووفرت البعثة وسائل النقل والخيام وحصص الإعاشة وصهاريج المياه والإمدادات الطبية، وأجرت دورة تدريبية أساسية شاملة استمرت ١٠ أيام لأفراد وحدة الشرطة المتكاملة المشتركة. أما الدفعة الثانية، التي تتألف من ٣٣ من أفراد الشرطة الحكومية و ٤٩ من أفراد جهاز شرطة جنوب السودان، فقد وصلت بعد ذلك إلى أبيي، وبذلك يصبح إجمالي قوام وحدة الشرطة ٢٥٠ فردا ولم يتم بعد تحديد الهيكل النهائي للوحدة وخطة انتشارها. ووضعت شرطة الأمم المتحدة مذكرة تفاهم تحدد بوضوح أدوار الوحدة المتكاملة المشتركة ووحدة الشرطة المتكاملة المشتركة في الحفاظ على القانون والنظام في أبيي، وافق عليها كل من قائدي الوحدتين. وهناك حاجة ملحة إلى الحصول على مزيد من الدعم اللوجستي من جانب الحكومة ومجتمع المانحين لدعم التنمية والأمن وسيادة القانون، لا سيما النظام القضائي.

١٢ - وفي ٨ آب/أغسطس، عينت الرئاسة أروب مايا كا موني توك (من الحركة الشعبية لتحرير السودان) المدير الإداري للإدارة المؤقتة في أبيي ورحمة عبد الرحمن النور (من حزب المؤتمر الوطني) نائبا له وفقا لأحكام اتفاق خارطة الطريق بشأن أبيي واتفاق السلام الشامل. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عيّن الرئيس البشير باقي أعضاء مجلس أبيي التنفيذي ومجالس المناطق وفقا لأحكام اتفاق خارطة الطريق بشأن أبيي. وفي حين يُعترف، في إطار اتفاق خارطة الطريق بشأن أبيي، بأن الحكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية في مجال التنمية الطويلة الأجل للمنطقة، فإن الجهات المانحة تنظر في توجيه نداء مؤقت مشترك بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لدعم الإدارة الجديدة ومساعدتها في تلبية احتياجات الإنعاش والتعمير في وقت مبكر.

١٣ - ولا تزال عمليات العودة الطوعية إلى أبيي تسير ببطء ولكن بصورة مطردة. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، كان عدد الأشخاص الذين عادوا إلى المنطقة يتراوح بين ٠٠٠ ١٢ و ٠٠٠ ١٦ شخص (من أصل نحو ٠٠٠ ٥٠ من المشردين). ومن بين هؤلاء الأشخاص، عاد قرابة ٠٠٠ ٥ شخص إلى مدينة أبيي والمناطق المحيطة بها مباشرة، على الرغم من أن العديد يعودون إلى القرى النائية عند حلول الظلام. ويجري العمل على إعادة إنشاء سوق أبيي تدريجيا. ونظرا لأن العديد من المشردين داخليا لا يزالون يشعرون بالقلق إزاء الخطر الذي تمثله الذخائر غير المنفجرة، كثف مكتب الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام جهود التوعية بمخاطر الألغام، وأنشأ قاعدة مؤقتة في أبيي لتنسيق مهام إزالة الألغام. واستنادا إلى تقييمات مكتب الإجراءات المتعلقة بالألغام، يبدو الخطر الذي تمثله الذخائر غير المنفجرة دون المتوقع.

١٤ - وبناء على طلب اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار، ترأس قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في السودان تحقيقا أجرته اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار في الأحداث التي شهدتها أبيي في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو وأعد مشروع تقرير بشأن التحقيق. وكان من المفترض وضع التقرير في صيغته النهائية وتقديمه إلى اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار في تموز/يوليه، ولكن ذلك تأجل مرارا من قبل كلا الجانبين. وإنني أحث كلا الطرفين على كفالة استكمال التقرير والقيام، وفق ما سيتوصل إليه من استنتاجات، باتخاذ إجراءات ضد المسؤولين عن أعمال العنف والسلب والنهب وتشريد السكان المدنيين من المدينة والمناطق المحيطة بها.

جنوب كردفان

١٥ - تواصلت التطورات الإيجابية في ولاية جنوب كردفان. وفي ٤ آب/أغسطس، بدأ كبار المسؤولين رسميا بإدماج المناطق (''المغلقة'') سابقا التي كانت تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان، والمحيطة بكاودا وجولود، ضمن إدارة الدولة. ويجري استيعاب نحو ٤٤٣ ٤ من العاملين في الحركة الشعبية لتحرير السودان ونحو ٥٠٠ ١ من أفراد الشرطة من المناطق ''المغلقة'' سابقا ضمن دوائر الخدمة المدنية في الدولة وهياكل الشرطة. ويمثل هذا خطوة هامة نحو تنفيذ أحد جوانب اتفاق السلام الشامل المهملة منذ زمن طويل.

إعادة نشر القوات

١٦ - في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، بلغت نسبة مجموع أفراد القوات المسلحة السودانية الذين أعيد نشرهم والذين تحققت بعثة الأمم المتحدة في السودان من نقلهم وقبلته اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار ٩٦,٩ في المائة من أفراد القوات البالغ عددهم ٤٠٣ ٤٦ ممن ذُكر في البداية أنهم موجودون جنوب خط الحدود الحالي. أما فيما يتعلق بقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، فقد بلغت النسبة المتحقق منها والمقبولة للأفراد الذين أُعيد نشرهم ١٠,٦ في المائة من القوات البالغ قوامها ١٦٨ ٥٩ فردا ممن ذُكر في البداية أنهم موجودون شمال خط الحدود الحالي.

١٧ - ولا تزال النسبة المئوية المنخفضة نسبيا من أفراد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين أُعيد نشرهم مصدرا للتوتر، وكذلك مستوى تركيز القوات العسكرية في المناطق القريبة من حقول النفط وغيرها من مناطق خط الحدود المتنازع عليها. بيد أنه جرى إحراز بعض التقدم في مجال التحقق من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في مناطق التوتر. وفي جنوب كردفان، تم التحقق من ٧٣٧ ٣ عنصرا من قوات الجيش الشعبي لتحرير

السودان في منطقة بحيرة الأبيض/جاو المتنازع عليها وسيجري نقلهم إلى الجنوب من خط الحدود الحالي. من جهة أخرى، ففي ولاية النيل الأزرق تحققت بعثة الأمم المتحدة في السودان من أن ١٨ دبابة تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان قد عبرت من إثيوبيا في تموز/يوليه. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، قدم الجيش الشعبي لتحرير السودان عرضا بجمع كافة قوات الجبهة الخامسة سابقا في ساماري بولاية النيل الأزرق، لأغراض الرصد والتحقق. لكن بسبب الأمطار الغزيرة والمشاكل اللوجستية، جرت عمليات الرصد والتحقق في خمسة أماكن منفصلة. وبلغ العدد المعلن عنه من عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان ٧٦٠ ٥ عنصرا، أمكن التحقق من ٨٩٥ ٣ عنصرا منها.

الوحدات المتكاملة المشتركة

١٨ - في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وصلت الوحدات المتكاملة المشتركة إلى ٨٤,٧ في المائة من قوامها المأذون به البالغ ٦٣٩ ٣٩ جنديا، والذي يتكون في مجموعه من نسبة ٥٢,٤ في المائة من جنود القوات المسلحة السودانية، و ٤٧,٦ في المائة من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان. غير أن هذه الوحدات ما زالت تفتقر إلى معدات الاتصالات، ووسائل النقل، والمرافق الإدارية، والسكن، والمياه والمرافق الصحية. ولم توجد بعد خطوط الإمداد المالية واللوجستية. وبالتعاون مع مقر الوحدة المتكاملة المشتركة في جوبا، تعكف البعثة على استكشاف خيارات تسريع الدعم اللوجستي والمساعدة المتخصصة المقدمين إلى تلك الوحدات من المجتمع الدولي. وقد أعربت المملكة المتحدة، وهولندا، وإيطاليا، عن استعدادها لتوفير التمويل، في حين التزمت حكومة مصر بتوفير الخيام ومولدات الكهرباء ولوازم تقديم الطعام عن طريق الإمداد المباشر.

التعداد الوطني والانتخابات

١٩ - في آب/أغسطس، بدأت السلطات الوطنية في عملية فرز البيانات التي جمعت خلال التعداد السكاني الذي أجري في نيسان/أبريل. ووفقا لما ذكره صندوق الأمم المتحدة للسكان، يتوقع أن تظهر في نهاية عام ٢٠٠٨ النتائج الرئيسية، بما في ذلك مجاميع أعداد السكان على مستوى الولايات والبلد، والبلدات ونسبتي عددهم في الشمال والجنوب. وينص اتفاق السلام الشامل على الاستعانة بنتائج التعداد في توزيع مقاعد الجمعية الوطنية وتعيين حدود الدوائر الانتخابية.

٢٠ - وبالرغم من أنه تم في تموز/يوليه اعتماد قانون الانتخابات، لم تحرز الأعمال التحضيرية الأخرى للانتخابات في الفترة المشمولة بالتقرير تقدما يذكر. وحتى ٤ تشرين

الأول/أكتوبر لم تكن قد شكّلت بعد اللجنة الوطنية للانتخابات المؤلفة من تسعة أعضاء والتي دعا إليها اتفاق السلام الشامل. ومن شأن التأخير في إنشاء اللجنة وتخصيص الأموال، أن يعرقل التقيد بتاريخ تموز/يوليه ٢٠٠٩ كموعد مستهدف للانتخابات. وحالما يتم إنشاء اللجنة وتمويلها، سيتعين عليها أن تعزز سريعا قدراتها من موظفين ومكاتب على المستوردين الوطني والإقليمي وعلى مستوى الولايات، وتضع سياسة بشأن مسائل متنوعة بدءا من تسجيل الناخبين وتمكين المشردين داخليا من حق الاقتراع، إلى تحديد الدوائر الانتخابية على جميع المستويات المعقدة لعملية الانتخابات.

٢١ - ولم يشكل أيضا بعد مجلس شؤون الأحزاب السياسية اللازم لإنفاذ تسجيل الأحزاب السياسية. وتدعو الحاجة إلى مواءمة جوانب من الإطار القانوني الأوسع نطاقا، بما فيها قانون وسائط الإعلام والصحافة وقانون الأمن الوطني، بما يتسق مع قانون شرعة الحقوق المكرسة في الدستور الوطني المؤقت للسودان. وقد طال أيضا انتظار قانون الاستفتاء الذي يشكل لبنة حيوية في التشريعات التي تمكِّن شعب جنوب السودان من حق تقرير المصير.

تقاسم الثروة

٢٢ - في الأسبوع الأول من آب/أغسطس، أعلنت اللجنة الفنية المشتركة لرصد عائدات النفط وحسابها وتقاسمها أن المتأخرات المستحقة لحكومة جنوب السودان عن الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ قد سددت على نحو منتظم وقلصت إلى ٥٥,٨٦ مليون دولار تقريبا. ولا توجد أي متأخرات عن النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وذكر كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان أن البيانات التي قدمتها اللجنة تعالج بعض الشواغل بشأن زيادة الشفافية في بيانات تقاسم عائدات النفط. ودعت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى ضرورة الاهتمام بحالات التأخير في تحويل الأموال. ودعت أيضا إلى تقسيم حساب تثبيت عائدات النفط إلى حسابين ليتسنى لحكومة جنوب السودان تحصيل فوائد على الأموال.

خامسا - تنفيذ عمليات السلام الأخرى في السودان

٢٣ - في الفترة من ١٥ إلى ١٧ آب/أغسطس، عقد مؤتمر البجا، العنصر الغالب في الجبهة الشرقية السابقة، ثاني مؤتمر عام يعقده على الإطلاق، وأعاد انتخاب موسى محمد أحمد رئيسا. وقاطع أعضاء اللجنة المركزية للجبهة من غير أعضاء مؤتمر البجا هذا المؤتمر وقرروا بعد ذلك تجميد عضوية أحمد في الجبهة الشرقية. وأثار الخلاف مخاوف من احتمال أن تزيد

الانقسامات بين الفصائل من بطء تنفيذ اتفاق سلام شرق السودان، وتصرف الانتباه عن الاهتمامات الرئيسية لأهالي شرق السودان.

٢٤ - ولا يزال توقيع اتفاق السلام النهائي بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا غير مؤكد، وإن استؤنفت الاتصالات مجددا في الشهرين الماضيين بين جوزيف كوني، زعيم جيش الرب للمقاومة، والليفتنانت جنرال ريك مشار، كبير الوسطاء، وجواكيم شيسانو، مبعوثي الخاص. ولم يتم توقيع الاتفاق النهائي الذي كان مقررا توقيعه في ٦ أيلول/سبتمبر في ريكوانغبا حيث قطع كوني الاتصالات قبل التوقيع بأيام قليلة فقط. وسيزيد فشل اختتام محادثات السلام من بواعث القلق بشأن الأمن والاستقرار في المنطقة، وعلى وجه الخصوص، في المنطقة الاستوائية الكبرى وجنوب السودان.

٢٥ - وتسلّم جبريل يبيني باسولي، كبير الوسطاء الجديد المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور، مهام منصبه في ٣١ تموز/يوليه، وبدأ في مشاورات مكثفة لوضع الأساس لاستراتيجية وساطة. وبعد مشاورات أولية في نيويورك، عقد في الخرطوم وجوبا والفاشر اجتماعات مع مسؤولي الحكومة ومختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو حركات التمرد. وأبدى خليل إبراهيم من حركة العدل والمساواة، وعبد الواحد النور من جيش تحرير السودان، لدى اجتماعيهما مع كبير الوسطاء، استعدادهما لمواصلة العملية السياسية. وقام السيد باسولي أيضا بزيارات شملت مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا والأطراف الإقليمية الفاعلة في القاهرة وأسمرة. وسيسافر قريبا إلى طرابلس ونجامينا لإجراء مشاورات مماثلة.

سادسا - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

المساعي الحميدة وإدارة النزاع والمصالحة

٢٦ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى ممثلي الخاص حوارا مستمرا مع قيادتي حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، ومع غيرهما من أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية السلام في السودان. ومن خلال العمل مع مؤسسات وقف إطلاق النار التي أنشئت بموجب اتفاق السلام الشامل، حثت البعثة الطرفين على المضي قدما في معالجة المسائل المعلقة كمسألتي إعادة نشر القوات خارج المنطقة التي يشملها اتفاق خارطة الطريق بشأن أبيي. وشجع ممثلي الخاص أيضا قيادة كلا الجانبين على إحراز تقدم في معالجة مسألة تعيين الحدود، وعقد اجتماعات مع رئيس لجنة الحدود ونائب رئيسها.

٢٧ - ومع بدء حملات نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان، شجعت البعثة على توخي نهج يتولى القيادة فيه مدنيون، وقصر دور الجيش الشعبي لتحرير السودان على دعم الحماية. وعرض ممثلي الخاص تقديم مساعدة من الأمم المتحدة، بالاعتماد في ذلك على الخبرات المكتسبة من بعثات أخرى، واقترحت بعثة الأمم المتحدة في السودان إعارة الجيش الشعبي لتحرير السودان حاويات لضمان سلامة تخزين الأسلحة المجمّعة. وعملت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو وثيق مع حكومة جنوب السودان ومكتبها لأمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الذي أنشئ حديثا، وذلك لبلورة سياسة شاملة لكامل جنوب السودان.

٢٨ - وواصلت البعثة توفير بناء القدرات وبذل المساعي الحميدة للمبادرات المتخذة بقيادة المجتمعات المحلية والولايات دعما لإدارة النزاع والمصالحة. فقد أدى عدم وجود نهج مؤسسي واضح لتسوية المنازعات المحلية، ومنها ما يتعلق بمسائل قبلية، ومسائل تتعلق بسرقة الماشية، ومسائل عابرة للحدود، أدى ذلك إلى تقويض الثقة في مؤسسات مثل لجنة السلام في جنوب السودان. وستبرز هذه المسألة بمزيد من الحدة مع اقتراب موعد الانتخابات وتعاظم أهمية تعيين حدود الدوائر الانتخابية.

الانتشار العسكري والأنشطة العسكرية

٢٩ - في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وصلت نسبة عدد الذين تم نشرهم من أفراد البعثة العسكريين إلى ٩٩,٥٢ في المائة (٣٣٣ ٩ فردا من أصل ٣٧٥ ٩ فردا)، من بينهم ٦١١ مراقبا عسكريا و ١٧٨ من ضباط الأركان، و ٥٤٤ ٨ جنديا.

٣٠ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة دعمها المنتظم لآليات وقف إطلاق النار. وعقدت اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار، واللجان العسكرية المشتركة في المنطقة في جميع القطاعات الستة اجتماعات منتظمة. وواصلت الدوريات المشتركة بين مراقبي البعثة العسكريين والمراقبين الوطنيين التابعين للطرفين رصد التحركات العسكرية، مع التركيز بوجه خاص على التحقق من القوات في منطقة اتفاق خارطة الطريق بشأن أبيي وولاية النيل الأزرق. ورفعت القيود على حرية التنقل في كثير من المناطق وقلّت كثيرا حالات عدم الامتثال للرصد والتحقق، وإن كانت لا تزال هناك قيود، وبخاصة في القطاع السادس (أبيي). وفي أيلول/سبتمبر، قدم الأفراد العسكريون للبعثة الدعم لسلسلة من حلقات العمل التي نظمت بمبادرة من الجيش الشعبي لتحرير السودان لزيادة الوعي بين كبار قادته باتفاق السلام الشامل.

٣١ - وفي آب/أغسطس، أجرت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني استعراضا مشتركا للقدرات العسكرية للبعثة. ومما أسهم في إثراء التوصيات، تقييم للأخطار التي تهدد بالبعثة، يحدد المناطق التي يحتمل اندلاع نزاع فيها على امتداد خط حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ والحدود الجنوبية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورهنا بالموافقة على الميزانية، توصي الدراسة بنشر فرقة إضافية في القطاع الأول (جوبا)، وثلاث سرايا في القطاع الرابع (كادوقلي) وسريتين في القطاع السادس (أبيي)، مع فصيلة ناقلات أفراد مدرعة لحماية القوات. وسيتم تخفيض حجم القوات في القطاع الخامس (الدمازين) من فرقة من أربع سرايا إلى فرقة من ثلاث سرايا، والعمل جار في نشر السرية الرابعة لحماية قاعدة عبيد للوجستيات. وسيعاد تشكيل هياكل النقل والهندسة والموارد الطبية بما يتفق مع ذلك، وستنشر موارد إزالة الألغام والهندسة على نحو مرن لتسهيل استعمالها على النحو الأمثل. وسيقتضي تنفيذ نتائج الاستعراض زيادة عامة في قوام قوة البعثة للوصول به من ٩ ٣٧٥ جنديا إلى ٩ ٩٧٥ جنديا، والبقاء بذلك ضمن حدود القوام المأذون به للقوة (١٠ ٠٠٠ جندي) وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

تقييم أبيي

٣٢ - قام فريق لتقصي الحقائق تابع لإدارة عمليات حفظ السلام، يرأسه اللواء (المتقاعد) باتريك كاميرت، بزيارة إلى السودان في الفترة من ٩ إلى ١٢ آب/أغسطس، في أعقاب إثارة بعض الانتقادات والتساؤلات إزاء ما اتخذته بعثة الأمم المتحدة في السودان من إجراءات خلال أزمة أبيي في أيار/مايو. وعلى وجه العموم، وجد الفريق أنه بينما غادر معظم سكان أبيي المنطقة قبل احتدام المعارك، فقد نجحت البعثة في حماية مجموعة كبيرة من الأشخاص داخل مبناها. وفي الوقت نفسه، وجد الفريق أن ثمة مجالاً لإدخال تحسينات، فأوصى بوجوب قيام البعثة باستعراض نطاق انتشارها الإجمالي من أجل تعزيز القطاع السادس وسائر بؤر التوتر المحتملة. وينبغي أن تضع البعثة أيضا استراتيجية فعالة ومتكاملة لإدارة النزاع.

٣٣ - وقد أُدمجت توصيات فريق تقصي الحقائق في الخطط، وأُدرجت ضمن توصيات الدراسة المتعلقة بالقدرة العسكرية المشار إليها في الفقرة ٣١ أعلاه. وفي هذه الأثناء، تم تعزيز جميع المرافق باستخدام الموارد المتاحة.

الشرطة

٣٤ - في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت شرطة البعثة تضم ٥٩٩ مستشارا في شؤون الشرطة ينتمون إلى ٤٣ بلدا (بنسبة ٨٤ في المائة من القوام المأذون به)، بمن فيهم ٤٨ امرأة، ويعملون في ٢٢ موقعا على امتداد منطقة البعثة.

٣٥ - وواصلت شرطة البعثة تدريب أفراد الشرطة المحلية في منطقة البعثة بأسرها، مع التركيز بوجه خاص على التدريب الأساسي. وتلقى ١ ٧٠٠ ضابط من ضباط شرطة حكومة الوحدة الوطنية تدريبات في مجالات الطب الشرعي، والتحقيق الجنائي، والقضايا الجنسانية، والحواسيب، والتثقيف في مسائل المتفجرات، والشرطة المحلية. وشرعت البعثة في تدريب ١٠٠ ضابطة من ضابطات شرطة حكومة الوحدة الوطنية في الخرطوم في مجالات القضايا الجنسانية، وحماية الأطفال، والتعامل مع حالات العنف المترلي. وعند استكمال التدريب، ستوظف هؤلاء الضابطات في أجهزة حماية الأسرة لتقديم الخدمات إلى النساء والأطفال الذين يواجهون مشاكل قانونية.

٣٦ - وفي الجنوب، اضطلعت البعثة بتدريب ٢ ١٠٤ ضباط من جهاز شرطة جنوب السودان في مجالات أمن المطارات، والشرطة المحلية، والحواسيب، والتحقيق الجنائي، وتنظيم المرور، والعمليات الخاصة. وتمت مواءمة التفاصيل الخاصة بما يربو على ٥٠٠ ٦ ضابط وإضافتها إلى قاعدة بيانات أفراد شرطة البعثة. وقدمت البعثة أيضا المساعدة في وضع الصيغة النهائية للميزانية السنوية لجهاز شرطة جنوب السودان وترشيد عمليات تجهيز كشوف المرتبات. وسعياً إلى تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني والارتقاء بالمعايير المهنية لضابطات جهاز شرطة جنوب السودان، تقوم البعثة، بدعم من الصندوق الإنساني المشترك، بتنظيم دروس في محو الأمية لما عدده ٣٨ ضابطة في جهاز شرطة جنوب السودان، في جوبا.

٣٧ - وفي الشهور القادمة، ستدعو الحاجة إلى زيادة تدريب المدربين لتمكين جهاز شرطة جنوب السودان من الإمساك بزمام التدريب الأساسي على صعيد الجهاز، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقد تدعو الحاجة إلى إتاحة مزيد من أفراد شرطة البعثة لدعم تحقيق هذا الهدف وتوسيع نطاق الأنشطة التدريبية القائمة في شمال السودان وشرقه. وفي الوقت الراهن، تم تعليق الأنشطة الرامية إلى توسيع نطاق الاشتراك في المواقع والتدريب الميداني والشرطة المحلية لتشمل مزيدا من مخيمات المشردين داخليا، وذلك بسبب عدم وجود عدد كاف من المستشارين في شؤون الشرطة المؤهلين. وسأقدم إلى المجلس توصيات بإجراء استعراض لحجم عنصر الشرطة في البعثة في تقريري القادم.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٨ - واصلت البعثة عملها مع الأطراف للدفع قدما بخطط استهلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعدد السنوات في السودان. وفي تطور إيجابي، وافقت لجنتا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال والجنوب على طرائق تنفيذ العمليات في المناطق الثلاث، حيث ستشكلان هيكلا متكاملا يتولى قيادة برنامج نزع السلاح والتسريح

وإعادة الإدماج والإشراف عليه. ويشكل ذلك خطوة مهمة إلى الأمام، نظرا لارتفاع عدد أفراد القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان كليهما الذين سجلوا مسبقا كمشاركين في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن بين المقاييس المحددة في تقريري المؤرخ نيسان/أبريل لاستهلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ليس ثمة سوى الصيغة النهائية لخطة العمليات المشتركة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح التي لا تزال معلقة.

٣٩ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، وافق المجلس الوطني المعني بتنسيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على تنفيذ برنامج رائد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لما عدده ٧٠٠ ١ إلى ٠٠٠ مستفيد. وقد تعهد ممثلي الخاص بأن تبذل الأمم المتحدة كامل الدعم لهذه العملية، المقرر تنفيذها في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ضوء تقييم الدروس المستخلصة من هذه العملية، سيتواصل التسريح في النيل الأزرق، وسيوسّع نطاقه في عام ٢٠٠٩، ليشمل جنوب كردفان في المرحلة الأولى، ثم يمتد تدريجيا إلى جميع أنحاء البلد. وسيبدأ تنفيذ البرنامج حسب الأولويات المشتركة، وظروف الاستقرار المحلية، وحالة تأهب الحكومة والأمم المتحدة، والتمويل المتاح من الجهات المانحة. ومن المتوقع أن يعقد اجتماع مائدة مستديرة للجهات المانحة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جوبا، في تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٠ - وشرعت البعثة، من خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإعادة إدماج ٨٨ طفلا كانوا منتسبين في الماضي إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، وجرى تسريحهم في أيار/مايو ٢٠٠٨. والآن، تلقى جميعهم تقريبا زيارات متابعة من المرشدين الاجتماعيين، كما أنهم مسجلون في المدرسة. وقدمت البعثة الدعم إلى اليونيسيف ولجنة جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار توزيع المواد غير الغذائية على الأطفال. وتتواصل أنشطة إعادة إدماج الأطفال الذين سبق تسريحهم في الخرطوم، وقضارف، وولايات جنوب كردفان. وفي شرق السودان، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لتسريح ٧٠٠ ١ محارب سابق، وهم يمرون حاليا بمرحلة إعادة الإدماج.

العودة وإعادة الإدماج

٤١ - رغم المخاطر التي تحف بالطرق المقطوعة على طول طرق العودة الرئيسية خلال موسم الأمطار، تواصلت عمليات العودة التلقائية بشكل متقطع طوال هذه الفترة، ولا سيما باستخدام عبّارات الأنهار. ثم توقفت تماما العمليات المنظمة لعودة للاجئين والمشردين داخليا

إلى الوطن، حيث ساهمت خطورة أحوال الطرق، وعدم توافق التقويمات المدرسية في بلدان اللجوء، وبداية موسم الزرع في تهيئة مناخ غير موات لمزيد من عمليات العودة. وفي هذه الأثناء، أدت الفيضانات الموسمية إلى عمليات نزوح جديدة في شتى أنحاء البلد، وأفضى ذلك في بعض الحالات إلى تفاقم الظروف المعيشية القاسية التي يكابدها المشردون أصلا أو العائدون مؤخرا.

٤٢ - وظلت التحركات المنظمة للمشردين داخليا على حالها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ عاد ١٥١ ٢٨ شخصا حتى الآن في عام ٢٠٠٨ (وبذلك يبلغ مجموع عدد العائدين ٩٣٨ ٨٠ عائدا). وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر، أفاد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بأن المجموع التراكمي لعودة اللاجئين التي تم تنظيمها أو تقديم المساعدة لها قد بلغ ٦٢٠ ١٣٧ فردا، من بينهم ٦٦٥ ٦٠ فردا وصل خلال عام ٢٠٠٨. ومنذ توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، وصل المجموع الكلي بما فيه عمليات العودة التلقائية إلى ٤٥٠ ٢٩٤ فردا. وإذا أضيفت تقديرات تحركات المشردين داخليا، فإن مجموع العائدين تلقائيا في أواخر أيلول/سبتمبر سيصل إلى أكثر من مليوني شخص حسب التقديرات. وتوحي المجاميع التراكمية لتقديرات عمليات العودة المنظمة والتلقائية بأن أكثر من ٢,٣٧ مليون سوداني قد وصلوا إلى ديارهم بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

الإنعاش والتنمية

٤٣ - ساعد التقدم المحرز في تنفيذ البرامج الإنسانية على إرساء أسس الإنعاش والتنمية على المدى الطويل. وتمضي البرامج قدما في مجالات شق الطرق، وإزالة الألغام، والتطعيم، وتدريب المدرسين والمحامين وضباط الشرطة والمسؤولين الحكوميين. واستفاد من المساعدة ما يربو على ٠٠٠ ٨٥ مشرد داخلي في الشطر الأول من العام، وتلقى ٣,٤ مليون شخص المساعدة الغذائية. ومن أصل مبلغ ٢,٣٧ بليون دولار المدرج في الميزانية السنوية لخطة العمل الإنسانية، تبرعت الجهات المانحة بمبلغ ١,٢٤ بليون دولار بحلول آب/أغسطس. وخلال الربعين الأولين من عام ٢٠٠٨، زادت النفقات الإنسانية بمبلغ ٨١ مليون دولار لتصل إلى ما مجموعه ١,٩٥ بليون دولار، وذلك أساساً بسبب زيادة أسعار المواد الغذائية وما يتصل بها من تكاليف النقل.

٤٤ - وتسير جهود الإنعاش المبكر أيضا على المسار الصحيح. ففي الجنوب، تلقى صندوق السودان للإنعاش في جنوب السودان تعهدات بالتبرع بمبلغ ١١٣ مليون دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة. والآن، قطع الصندوق تحت قيادة الحكومة نصف الطريق نحو

تخصيص أول قسط من مبلغ ٢٠ مليون دولار لبرامج النهوض بسبل كسب الرزق، وهو يهدف إلى تعجيل وتيرة التنفيذ في موسم الجفاف المقبل. وقد تبرعت الجهات المانحة بمبلغ ٢,٥ مليون دولار من أصل ٢٤ مليون دولار المتعهد بها لصندوق المجتمعات المحلية في دارفور للسلام والاستقرار الذي أنشئ في الآونة الأخيرة.

٤٥ - وفي أعقاب اجتماع الاتحاد المعني بالسودان في أيار/مايو، تم إعداد مصفوفة متابعة، وأقرها البنك الدولي والجهات المانحة. وتشكل المصفوفة أساس التعامل مع حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان في مجال سنّ قرارات الاتحاد المعني بالسودان ورصدها. وتم الاضطلاع بالعملية السنوية الثالثة للتخطيط والميزنة على مستوى الولايات في جنوب السودان، وتخللتها عملية تشاور موسعة مع أصحاب المصلحة المحليين، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أكملت حكومة جنوب السودان مشاريع خطط الميزانيات القطاعية لعام ٢٠٠٩. وستواصل الحكومة، من خلال ميزانية عام ٢٠٠٩، الوفاء بالتزامها باللامركزية عن طريق إجراء زيادة كبيرة في التحويلات المالية وتحويلات الأصول إلى الولايات بمتوسط ٤٥ مليون دولار لكل ولاية في عام ٢٠٠٩، بعد أن كانت التحويلات في حدود ٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٨.

٤٦ - وبلغت تبرعات الجهات المانحة في الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين في إطار المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) ما يقارب ٦٦٢ مليون دولار (بما في ذلك الاستثمارات)، مع تخصيص ٢٤٧ مليون دولار للصندوق الاستئماني الوطني المتعدد المانحين و ٤١٤ مليون دولار للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لجنوب السودان. وبلغت المدفوعات الفعلية للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين ما مجموعه ٢٣٢ مليون دولار (بما فيها إدارة البرامج)، منها ٩٣ مليون دولار في إطار الصندوق الاستئماني الوطني المتعدد المانحين و ١٣٩ مليون دولار في إطار الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لجنوب السودان. وعلى الصعيد الوطني، يواصل الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الأنشطة التي تم ترحيلها من المرحلة الأولى، بينما تُجري لجنة الإشراف حوارا مع حكومة الوحدة الوطنية لوضع تفاصيل استراتيجية المرحلة الثانية. وفي الجنوب، تم إقرار استراتيجية الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لجنوب السودان بشأن المرحلة الثانية، وهي قيد التنفيذ في الوقت الراهن.

٤٧ - ووقعت الحكومة في تموز/يوليه ٢٠٠٨ إطار الأمم المتحدة لدعم الانتقال إلى مرحلة الإنعاش والتنمية، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠٠٩-٢٠١٢). ويحدد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي وضعته أفرقة عمل تقنية مشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة، مساهمات الأمم المتحدة البرنامجية في السودان، على أساس

الأولويات الوطنية على مدى السنوات الأربع القادمة. وتمضي وكالات الأمم المتحدة قدما الآن من أجل بلورة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في شكل برامج ستبدأ في عام ٢٠٠٩.

حقوق الإنسان

٤٨ - واصلت البعثة رصد تطبيق عقوبة الإعدام في شمال السودان وجنوبه على السواء والإعراب عن قلقها إزاء الوضع، ولا سيما عقب إجراء محاكمات قد لا تكون مستوفية للمعايير الدولية. وحتى ٤ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام في جنوب السودان ٧٠ شخصا. وفي معظم الحالات، لم تكن المساعدة القانونية الملائمة متاحة لهم. وتم إعدام رجلين في واو وجوبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الفترة ما بين تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٨، أصدرت خمس محاكم مختصة في مكافحة الإرهاب أحكاما بالإعدام أيضا على ٥٠ شخصا كانوا قد قدموا للمحاكمة بذريعة مشاركتهم المزعومة في هجمات شنتها حركة العدل والمساواة. وعقب صدور الأحكام، أثارت البعثة شواغل إزاء الجوانب الإجرائية للمحاكمات وكذلك عدم الوفاء بالضمانات الدولية. فالدستور الوطني المؤقت والدستور المؤقت لجنوب السودان يقيدان كلاهما تطبيق عقوبة الإعدام ولا يسمحان بإنزالها إلا كعقاب على ارتكاب جرائم فادحة الخطورة.

٤٩ - وعلى الصعيد الوطني، ما زال إصلاح جهازي الاستخبارات والأمن الوطنيين وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان معلّقين. ويكتسي هذان الأمران أهمية متعاظمة في ضوء الانتخابات المقبلة. ولا تزال حرية الصحافة في الشمال أيضا مثار قلق. فقد تعرضت الصحف لرقابة جهاز الأمن الوطني على نحو منتظم. وفي أيلول/سبتمبر، قام المجلس الوطني للصحافة بتعليق الرخصتين الممنوحتين لصحيفتين سودانيتين تصدران باللغة الانكليزية ويوجد مكتباهما في الجنوب، نظرا لعدم تقيدهما بالقواعد الإدارية.

٥٠ - وفي جنوب السودان، أفادت البعثة بأن مشاركة منظمات المجتمع المدني وممثلي الحكومة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان قد زادت، بما في ذلك مكتب مستشار الرئيس للشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان. بيد أن هناك حاجة إلى تعزيز المؤسسات العاملة في مجال حماية سيادة القانون. وظلت فرص الوصول إلى العدالة أمرا عسيرا. ولا تزال ظاهرة الإفلات من العقاب مدعاة للقلق، إذ أن التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان لا تتم دوما بشكل عاجل. ويعاني معظم المحتجزين من ظروف احتجاز غير ملائمة، إذ يبقون قيد الاحتجاز لفترات مطولة، دونما أن تقوم السلطات القضائية المختصة باستعراض قضاياهم.

المساعدة الانتخابية

٥١ - في ١٦ آب/أغسطس، استلمت بعثة الأمم المتحدة في السودان طلبا كتابيا رسميا لتقديم المساعدة الانتخابية من حكومة جنوب السودان. وأكدت البعثة اعتزامها تقديم المساعدة تمشيا مع الولاية المنوطة بها. ويُتوقع استلام طلب مماثل من السلطات في الخرطوم في حينه، وسيتم تقديم المساعدة. وقد وضعت سيناريوهات مختلفة بالاحتياجات من الموظفين للاستجابة للمستويات المختلفة من المساعدة التي قد تطلبها السلطات السودانية. ومتى اتضحت طبيعة ومدى المساعدات المطلوبة، يتوقع أن تحتاج البعثة إلى استخدام موظفين إضافيين بشكل سريع حتى يتسنى تقديم الدعم المطلوب.

٥٢ - ويوجد لدى البعثة حاليا موظفون أساسيون في الخرطوم، وفي المكتب الإقليمي في جوبا، بالإضافة إلى فرق صغيرة في كل من ولايات جنوب السودان العشر. وتواصل البعثة توسيع حجم فرق الولايات في الجنوب، وتعمل على زيادة القدرات في الخرطوم وجوبا. وهناك أيضا خطط لاستقدام فريق صغير للفاشر لتسهيل التنسيق بشكل أوثق مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتشارك البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة نشطة في آليات التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على حد سواء.

سيادة القانون

٥٣ - واصلت البعثة، في جنوب السودان، رصد عملية الإصلاح القانوني وتقديم المشورة بشأنها. وخلال هذه الفترة صدر قانون العقوبات لجنوب السودان وقانون الإجراءات الجنائية ومشروع قانون الطفل وتشريعات أخرى ذات صلة، بدعم استشاري من البعثة. ودعمت البعثة، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الأراضي في صياغة سياسة للأراضي لجنوب السودان، سيتم فيما بعد، استنادا إليها، صدور قانون للأراضي. وتواصل البعثة تقديم دعمها لدائرة سجون جنوب السودان في وضع مشروع قانون السجون والإجراءات التشغيلية للسجون. وعلى المستوى الوطني، أقر قانون الشرطة.

٥٤ - وعلى الرغم من أن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لنظام السجون يحد منه حجم الموارد المتاحة، واصلت البعثة تقييمها للسجون في الشمال. وفي ٣١ تموز/ يوليه، طلبت السلطات الوطنية مساعدة البعثة لتنظيم دورات تدريبية لمسؤولي المرافق الإصلاحية. وفي الجنوب، ساعدت البعثة في تقديم التدريب الأساسي لما مجموعه ٩٥٤ شخصا من العناصر التابعة سابقا للجيش الشعبي لتحرير السودان، ومن بينهم ٢٨٤ امرأة، وقد نُسِّبوا

للعمل بدائرة السجون. وقدمت البعثة أيضا التدريب الداخلي للموظفين في رمبيك وجوبا، واحتفظت بحضور استشاري في الولايات الجنوبية العشر جميعها.

حماية الأطفال

٥٥ - أصدر الرئيس عفوا على ٩٩ طفلا مرتبطين بحركة العدل والمساواة كانوا قد احتجزوا إثر الاعتداءات التي وقعت على أم درمان في أيار/مايو. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أُطلق سراح ٥٤ من هؤلاء الأطفال، وأُرسلوا إلى غرب دارفور، حيث أعيد ٤٢ منهم إلى كنف أسرهم. ولا تزال تدابير الحماية غير الكافية لـ ٢٩ طفلا من مجموع الأطفال الـ ٤٥ الذين لا يزالون في مركز الرعاية المؤقتة، شمال الخرطوم تشكل باعثا على القلق. وثمة توجس بأن الحكومة قد تواصل استخدام هؤلاء الأطفال للإدلاء بشهاداتهم في محاكمات المقاتلين الراشدين التابعين لحركة العدل والمساواة، على الرغم من دعوة الأمم المتحدة بشدة إلى عدم القيام بذلك. ومن المسائل التي تبعث على القلق البالغ وجود طفل عمره ١٦ سنة قيد الاحتجاز صدر عليه حكم بالإعدام بموجب أحكام الشريعة. وقدم الممثلون القانونيون للطفل طعنا في حكم الإعدام المذكور.

٥٦ - وأقرت الجمعية التشريعية لجنوب السودان مشروع قانون الطفل لعام ٢٠٠٨، في آب/أغسطس، وهو في انتظار أن يوقع عليه رئيس جنوب السودان. ويتضمن مشروع القانون أحكاما أيدتها البعثة وجهات أخرى، من قبيل زيادة سن المسؤولية الجنائية من ١٠ سنوات إلى ١٢ سنة، وإيجاد بدائل لحبس الجناة من الأطفال، وإنزال عقوبات أشد لجريمتي الاختطاف والاتجار.

٥٧ - وفي أبيي أمكن إعادة ١٩٠ طفلا إلى أسرهم، أو معرفة أماكن وجودهم، في أوائل آب/أغسطس، وذلك من مجموع الأطفال الذين يزيد عددهم على ٢٥٥ طفلا أفادت التقارير بأنهم قد فُقدوا إثر النزاع الذي شهده أيار/مايو. وتستمر جهود التعقب لمعرفة أماكن وجود بقية الأطفال.

حماية المدنيين

٥٨ - لا يزال المدنيون يتعرضون لإساءة المعاملة من جانب الأفراد النظاميين. وتفيد التقارير الواردة من ولاية واراب منذ تموز/يوليه أن جنودا تابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان كانوا ضالعين في قتل ثمانية أشخاص، وفي ارتكاب جرائم اغتصاب واعتداءات وسرقة المحاصيل المحلية. ووفقا لما ذكره المدنيون الذين أجريت مقابلات معهم، اغتصبت ست نساء ومراهقة، وأجهضت ثلاث نساء إثر تعرضهن للضرب. ومن دواعي القلق أيضا قتل المدنيين

وتعرضهم للإصابات أثناء مبادرات لنزع سلاح المدنيين قسرا. ولا تزال الصدامات بين الجماعات القبلية تفضي إلى مقتل المدنيين وتشريدهم، لا سيما في ولاية جونقلي. وتعمل البعثة على إشراك جميع عناصرها في وضع استراتيجية شاملة لحماية المدنيين.

الإعلام

٥٩ - واصلت البعثة تعزيز تقديم تقارير وقائعية ودقيقة عن أنشطتها عن طريق وسائط الإعلام الوطنية والدولية من خلال توفير الإحاطات الإعلامية والبيانات والمقابلات. ويواصل مكتب الإعلام التابع للبعثة تحسين قدراته للرصد الإعلامي، بتقديم خدمات إعلامية معززة لجميع عناصر البعثة بشأن الأخبار والتعليقات المتعلقة بولاية البعثة. وتركز دورية أصدرتها البعثة حديثا وعنوانها ''في السودان'' على الأنشطة المتعلقة باتفاق السلام الشامل التي تقوم بها البعثة ومنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع. ويتعاون مكتب الإعلام عن كثب مع الوحدات الانتخابية ووحدات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بشأن إصدار وتوزيع المواد الإعلامية المتعلقة برفع مستويات الوعي. ويمكن حاليا الاطلاع على القانون الانتخابي باللغتين الانكليزية والعربية في موقع البعثة على الشبكة. ويقدم مكتب الإعلام أيضا معلومات الدعم بشكل متواصل فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية باعتباره عضوا رائدا في الفريق العامل المشترك بين الوكالات، ولا سيما من خلال تغطيته واسعة النطاق باستخدام أشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية لأنشطة المساعدة الإنسانية، وتستخدم المنافذ الإعلامية الدولية قدرا كبيرا من هذه المواد.

٦٠ - ولا تزال محطة إذاعة البعثة (مرايا إف. إم) تجابه قيودا تشغيلية في الشمال وفي المناطق الثلاث. وفي جنوب السودان، تبث المحطة برامجها من خلال ١٣ محطة إعادة بث بنظام إف. إم. ويمكن الاستماع إلى مرايا إف إم في كامل أنحاء البلاد عبر موجات البث الإذاعي القصيرة. ولا يزال على الأطراف معالجة المسائل المتعلقة بأحكام اتفاق السلام الشامل التي تهدف إلى تعزيز إصلاح وسائط الإعلام، والتي يتعين تنفيذها قبل إجراء الانتخابات.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦١ - تمكنت الأفرقة المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة، حتى الآن، من تطهير ٢ ١٠٧ مناطق، من أصل ٣ ٩٥٦ منطقة، حددت باعتبارها مناطق خطرة، وفتحت ٢٧ ١٥٥ كيلو مترا من الطرق. ومع حلول موسم الأمطار الذي يحد من عمليات إزالة الألغام، تتركز الجهود حاليا على تعيين وتدريب عمال إزالة الألغام، وترتيب أولويات الطرق

والمناطق التي سيتم تطهيرها في الموسم الجاف، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وحكومات الولايات والمنظمات غير الحكومية. وجرى الانتهاء من أعمال التدريب داخل البلد لشركات إزالة الألغام الوافدة حديثا، واعتمادها. وتواصل العمل لإيجاد قدرة وطنية وإتاحة نقل المسؤوليات التنظيمية للإجراءات المتعلقة بالألغام إليها، بما في ذلك من خلال حلقة العمل الانتقالية الثالثة التي عقدت في الخرطوم في أب/أغسطس.

السلوك والانضباط

٦٢ - واصلت البعثة تركيزها على منع سوء السلوك والاستغلال والإيذاء الجنسيين في كامل البرامج التدريبية، وحملات التوعية وتقديم المشورة بشأن السياسات للمديرين فيما يتعلق بعوامل المخاطر المحتملة. وأُدخِل العمل بالتدريب الإلزامي بشأن منع التحرش في مكان العمل، والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة. وحضر ما يزيد على ٢٥٠ مشاركا حملات إعلامية في جوبا، وفي كلية الأحفاد الجامعية للبنات في أم درمان. وساعدت زيادة الوعي بسياسة الأمم المتحدة المتعلقة بعدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والإيذاء الجنسيين، وأنشطة التوعية التي تمت بالتعاون مع السلطات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، على الإبقاء على حوادث إساءة السلوك الجسيمة عند الحد الأدنى. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أُبلغ عن ٢١ حالة جديدة من حالات سوء السلوك.

الشؤون الجنسانية

٦٣ - واصلت البعثة تقديم دعمها للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال تقديم التدريب في المجال الجنساني ومجال بناء القدرات لحكومة الوحدة الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وغيرهما من العناصر الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وفي الجنوب والمناطق الثلاث، قامت البعثة بأنشطة تهدف إلى زيادة الوعي الجنساني بشأن مسائل الحوكمة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتقديم الدعم لضحايا العنف الجنساني، مع ممثلي الحكومة. وشمل ذلك تشجيع إدراج مناظير جنسانية في التشريعات الجديدة المقرر سنها وأنشطة إصلاح القطاع الأمني. وعلى الصعيد الداخلي، أنشأت البعثة فرقة عمل معنية بالشؤون الجنسانية، وقامت بدورات تدريبية في مجال تعميم المنظور الجنساني لمنسقي الشؤون الجنسانية التابعين للبعثة من مختلف المكاتب الإقليمية.

فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز

٦٤ - واصلت البعثة تنفيذ برنامجها للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، وتدريب ١٩٨ من المثقفين الأقران، وعهد إلى ٥٠ منهم بمهمة تعميم منظور يتعلق بفيروس

نقص المناعة البشرية/الايدز في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان. واستهدفت البرامج التدريبية في مجال التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز أفراد حفظ السلام (٤٨٤ ١ فردا)، والشرطة المحلية (١٠٧ أفراد)، ومسؤولي السجون (٣٤٤ مسؤولا)، والطلبة (٨٦٥ طالبا) والمنظمات غير الحكومية (١٠٦ منظمات)، وعامة السكان (٥٤١ شخصا) بما يبلغ مجموعه ٤٤٧ ٣ شخصا، تلقوا معلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز. ولمنع انتشار المرض، جرى توزيع ٠٠٠ ٧٥٠ من الرفالات كجزء من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما وُزِّع عدد آخر من هذه الرفالات (٨٠٠ ٢٨) على السجون. وكان محور التركيز خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو تعميم مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أنشطة البعثة ودمجها في برامج التوعية.

أمن الموظفين

٦٥ - ما برحت المظاهرات ضد المحكمة الجنائية الدولية مستمرة في جميع أرجاء البلد. وللتخفيف من احتمال وقوع حوادث أمنية، جرى تفعيل نظم المراقبة الدولية والوطنية التابعة للبعثة، وأجريت تدريبات على عمليات انتقال إلى أماكن أخرى، وطُبِّق نظام التحقق من الوضع يوميا عن طريق اللاسلكي. وجرت في تموز/يوليه تدريبات على إخلاء المباني وتمارين لمراقبي الحرائق، كما عززت التدابير الأمنية في مبنى المقر الرئيسي للبعثة. وعقدت اجتماعات بين البعثة والحكومة لتبادل المعلومات بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة. وبدأ العمل بنظام تخصيص دوريات لأمن الموظفين، وتم تشغيل فريق للاستجابة. وجرى الاضطلاع ببعثات لتقييم سلامة الطرق والتصنيف وذلك لتحديد الأخطار المحتملة واستكمال إجراءات التشغيل الموحدة للبعثات التي يضطلع بها الموظفون واستخدام مركبات الأمم المتحدة. ولا يزال أمن موظفي الأمم المتحدة وهياكلها الأساسية يشكل مصدر قلق كبير في سياق الأنشطة المحتملة في المستقبل للمحكمة الجنائية الدولية في السودان.

٦٦ - وطرأ انخفاض طفيف على عدد الحوادث الأمنية في جنوب السودان، وهو ما يُعزى إلى موسم الأمطار. كما أُبلغ عن العديد من حوادث السطو المسلح والنشل وكان من بين انتهاكات اتفاق مركز القوات الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة حادثة وقعت في يامبيو في ٢ أيلول/سبتمبر، حيث تم الاستيلاء على أسلحة سرية تابعة لسلاح الإشارة واعتقل أحد الموظفين الوطنيين وأبقي رهن الاحتجاز عدة أيام. وفي القطاع الرابع (كادوقلي، تواصل العمل لتعزيز التدابير الأمنية من أجل معسكر البعثة. وظلت الحالة في ولاية النيل الزرق هادئة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أما في القطاع الخامس (دامازين) وكسلا، في شرق

السودان، فقد شكل وجود ذخائر وألغام غير منفجرة خطرا متزايدا على موظفي الأمم المتحدة.

٦٧ - واستكملت البعثة خطتها الأمنية وتقييماتها الخاصة بالمخاطر الأمنية، وأوصت باتخاذ تدابير لمعالجة مجالات المشاكل المحتملة، كالانتخابات، والمسائل المتعلقة بترسيم الحدود، والتوترات المستمرة بشأن لائحة الاتهام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية.

التنسيق مع بعثات حفظ السلام الأخرى

٦٨ - قامت البعثة، حسبما أوعز إليها مجلس الأمن في قراره ١٨١٢ (٢٠٠٨)، بتنفيذ آليات التعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المبينة في تقريري الأخير. وقد شاركت قيادة العملية المختلطة في منتجع الإدارة العليا لبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبقي الاتصال مستمرا على كل من مستوى الإدارة العليا ومستوى العمل. ويجري بانتظام تبادل المعلومات بين البعثة والعناصر العسكرية في بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، ولا سيما على ضوء ازدياد التقارير عن أنشطة جيش الرب للمقاومة في أيلول/سبتمبر.

الجوانب المالية

٦٩ - رصدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٢/٢٦٧ المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، مبلغ ٨٢٠,٧ مليون دولار للاستمرار في بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فإن تكاليف الاستمرار في البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ستقتصر على المبالغ التي قررتها الجمعية العامة.

٧٠ - وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان ٦٣٦,٦ مليون دولار. كما بلغ مجموع الاشتراكات المقررة الواجبة السداد بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٣ ٥٦٨,٧ مليون دولار.

٧١ - وسددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى حكومات البلدان المساهمة بقوات عن الفترتين المنتهيتين في ٣١ آب/أغسطس و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، على التوالي.

سابعا – ملاحظات

٧٢ – لا يزال انعدام الثقة المتبادلة والطمأنينة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان يشكل العائق الرئيسي الذي يعترض السبيل أمام تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ومن شأن هذه الحالة من انعدام الثقة المتبادلة أن يمتد أثرها في نهاية المطاف ليشمل جميع النقاط المرجعية الأساسية التي حددها الاتفاق والتي لم يُبت فيها بعد. وعبء تحسين هذه الحالة من انعدام الثقة المتبادلة والطمأنينة إنما يقع على القيادة في كلا الجانبين. لذا فإنني أحث هذه القيادات على بذل الجهود لتحسين علاقاتهم والعلاقات فيما بينها انطلاقا من روح اتفاق السلام الشامل.

٧٣ – بيد أنه حدثت أيضا تطورات إيجابية. فاتفاق خارطة الطريق بشأن آبيي هو إنجاز كبير من جانب الطرفين الشريكين في اتفاق السلام الشامل. وقد قام الطرفان بنجاح بإعادة نشر معظم قواتهما إلى خارج الحدود المؤقتة. وتم الاتفاق على رئيس الإدارة المؤقتة ونائبه كما تم تعيين الأعضاء الباقين في المجلس التنفيذي ومجلس منطقة آبيي. ويجري الآن نشر الوحدات المتكاملة المشتركة ووحدات الشرطة المتكاملة المشتركة. كما تجري الآن عملية التحكيم بشأن التسوية النهائية للمسألة في محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي. ومن الضروري الآن أن يقوم الطرفان بإعادة نشر قواتهما المتبقية إلى خارج الحدود المؤقتة فورا. كما ينبغي الانتهاء فورا من إقامة الإدارة المؤقتة على سبيل الأولوية. وهناك حاجة أيضا إلى التوفيق بين التدريب ومعدات الوحدات المتكاملة المشتركة بقصد تحقيق التكامل وقابلية التشغيل على نحو مفيد. ويجب على القوات المسلحة السودانية أن ترسل المعدات الضرورية للوحدات المتكاملة المشتركة في آبيي. وفي حين أن القرار المتعلق بالتسوية النهائية يقع على عاتق محكمة التحكيم الدائمة، فإن مسؤولية التنفيذ السلمي لذلك القرار، إنما تقع، مرة أخرى، على عاتق الطرفين دون غيرهما. وعلاوة على ذلك، فإني أحث كلا الطرفين على ضمان الإنجاز المبكر لتقرير اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار في آبيي واتخاذ الإجراءات ضد من تثبت مسؤوليتهم عن أعمال العنف والنهب وفقا للنتائج التي توصل إليها التقرير.

٧٤ – ويعد ترسيم الحدود أحد النقاط المرجعية الأساسية التي تترتب عليها بالنسبة لمعظم النقاط المرجعية الأساسية الأخرى في اتفاق السلام الشامل. ويتوقع أن تقدم لجنة الحدود التقرير التقني إلى الرئاسة حتى منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر. ويحتمل أن يفضي هذا التقرير إلى خلافات سياسية سيتعين حلها قبل الشروع في الترسيم المادي للحدود على الأرض. ولذا، فإنني أحث الرئاسة على التوصل إلى اتفاق بشأن التقرير في أسرع وقت ممكن

وذلك لضمان الشروع في الوقت المناسب في عملية ترسيم الحدود. وعند الشروع في عملية الترسيم، ينبغي الأخذ بنهج يراعي القواعد الشعبية بما يوضح للمجتمعات المحلية الرعوية أن الحدود لن تكون عقبة أمام تحركاتها التقليدية.

٧٥ - كما أحث الطرفين على أن يرفعا فورا جميع القيود المتبقية المفروضة على حركة بعثة الأمم المتحدة في السودان وذلك لتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها على نحو واف ومساعدة الطرفين على حفظ السلام إلى أقصى حد ممكن. كما أحث على التعاون الوثيق بين اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار ومجلس الدفاع المشترك لضمان تنفيذ القرارات التي تتخذها اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار - بدون أي تأخير لا مبرر له. ومن المهم بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في السودان المشاركة في اجتماعات مجلس الدفاع المشترك التي تناقش تقديم الدعم للوحدات المتكاملة المشتركة وتدريبها، وذلك بقصد تقديم الدعم بما يتفق وأحكام قرار مجلس الأمن ١٨١٢ (٢٠٠٨).

٧٦ - وقد تم إنجاز تعداد السكان، ويجري الآن تجهيز استمارات التعداد. وآمل أن تُنجز العملية بنجاح وبأن يقبل الطرفان نتائجها، وذلك لتيسير تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا كاملا وفي موعده.

٧٧ - وقد سن الطرفان بنجاح القانون الانتخابي، كما تجري الآن مفاوضات لتعيين أعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات. وقد تلقت الأمم المتحدة فعلا طلبا من أجل المساعدة الانتخابية من حكومة جنوب السودان. وستقوم بعثة من المقر لتقييم الاحتياجات بزيارة السودان في هذا الشأن. وبمجرد إنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات، سيتم أيضا تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية ومن الأمم المتحدة على الصعيد الوطني. كما سيكون من المهم بالنسبة للحكومة رصد المخصصات في الميزانية من أجل أعمال اللجنة الوطنية للانتخابات كي يتسنى لها الاضطلاع بواجباتها العديدة عند بدء أعمالها.

٧٨ - ومما له أهميته الحاسمة للسلام في السودان أن يتكلل بالنجاح تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مما سيسهم بشكل ملموس في بناء الثقة بين الطرفين ويفضي إلى تخفيض مطرد في القدرات العسكرية لصالح الإنفاق الاجتماعي. بيد أن نزع السلاح والتسريح وحدهما لا يمكن أن يؤديا إلى سلام دائم. إذ لا بد من إعادة إدماج المقاتلين المسرحين، الذين جردوا من سلاحهم، في المجتمع كمواطنين يتمتعون بفرص منصفة وعادلة كي يصبحوا جزءا من اليد العاملة. وفي هذا الصدد، أحث مجتمع المانحين على البذل بسخاء عند الإعلان عن تبرعاتهم في مؤتمر المائدة المستديرة لنزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر. فلا يزال من الأمور الملحة لمساعدة الأطراف على تنفيذ اتفاق السلام الشامل بشكل سلمي وفي الموعد المحدد.

٧٩ - وفي عام ٢٠١١، سيقوم أهالي جنوب السودان وآبيي بممارسة حقه المشروع في تقرير المصير والتصويت من أجل الوحدة أو الانفصال. وسواء أكان القرار هو الوحدة أو الانفصال، فليس بمقدور الأطراف أن تتجاهل ما يربط بينها من اعتماد ومصلحة مشتركة بينهما. إنني أشجع الأطراف على الشروع في مباحثات بشأن اتفاق طويل الأجل لتقاسم الثروة فيما بعد عام ٢٠٠١ لصالح السلام وصالح شعب السودان.

٨٠ - وأود أن أقترح أن ينظر مجلس الأمن في إجراء مناقشة وافية بشأن الأحكام المتعلقة بحماية المدنيين المعرضين للخطر وذلك في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، آخذا في الاعتبار آمال الجماهير المتولدة عن الأحكام المتعلقة بولاية من هذا القبيل. كما يلزم وضع مبادئ توجيهية واضحة يمكن ترجمتها إلى قواعد اشتباك واقعية بالنسبة لأفراد حفظ السلام المجهزين بالقدرات المطلوبة.

٨١ - وكما أشير إليه أعلاه، ستتأثر التطورات في السودان إلى حد كبير بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية وإجراءاتها ذات الصلة. ومن المحتمل أن يؤثر هذا بشكل قوي على أعمال الأمم المتحدة في السودان، بما في ذلك الجهود الإنسانية وعملية السلام الجارية في السودان. وبناء على ما تقدم، فإنني أحث حكومة السودان على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وإنشاء عملية سياسية وقانونية فعالة على المستوى الوطني. ومما له أهميته الحاسمة أن تنفذ حكومة الوحدة الوطنية تنفيذا كاملا التزاماتها وواجباتها فيما يتعلق بالتنفيذ السلمي لاتفاق السلام الشامل، وأن تحسن من الحالة في دارفور، وأن تتعاون مع كل من بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

٨٢ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص ولجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في السودان، وللدول الأعضاء، بما فيها البلدان المساهمة بقوات، والبلدان المانحة، على ما يبذلونه من جهود حثيثة لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

المرفق

العنصر العسكري وعنصر الشرطة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

البلد	العنصر العسكري								الشرطة المدنية	
	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للعنصر العسكري			
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الاتحاد الروسي	١٢		٣		١٢٠		١٣٥		١٤	
إثيوبيا									١٥	
الأرجنتين									٣	
الأردن	١٤		٦				٢٠		٢٦	٢
أستراليا	٥	١	٨	١			١٣	٢	٨	٢
إكوادور	٢٠						٢٠			
ألمانيا	٣٣		٥				٣٨		٥	
إندونيسيا	١٢						١٢		٧	
أوروغواي	١						١		١	
أوغندا	٩	١					٩	١	٤	٣
أوكرانيا	١٣						١٣		٧	
إيطاليا										
باراغواي	٨						٨			
باكستان	١٥		٢٠		١ ٥٣٥	٧	١ ٥٧٠	٧	١١	١
البرازيل	٢٤						٢٤		٣	
بلجيكا	٣						٣			
بنغلاديش	٢٣		٢٧		١ ٥٢٩	٤	١ ٥٧٩	٤	٣٣	١
بنن	٦						٦			
بوتسوانا	٥						٥			
بوركينا فاسو	٦						٦			
البوسنة والهرسك									٤	٢
بولندا	٢						٢			
بوليفيا	٢٠						٢٠			
بيرو	١٨						١٨			
تايلند	١٠	٢					١٠	٢		
تركيا			٣				٣		٣٢	١
جامايكا										

البلد	العنصر العسكري								الشرطة المدنية	
	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للعنصر العسكري			
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
جمهورية تترانيا المتحدة	١٥	٢					١٥	٢		
جمهورية كوريا	٧		١				٨	١		
جمهورية مولدوفا	١						١			
جنوب أفريقيا										
الدانمرك	٤	١	٣				٧	١	٢	
رواندا	١٤		٢		٢٥١	٣	٢٦٧	٣	٨	
رومانيا	١٤						١٤			
زامبيا	١٧		٦		٣٢٩	١٥	٣٥٢	١٥	٧	٢
زمبابوي	٧	٣					٧	٣	٢٤	٣
ساموا									٨	
سري لانكا	٧						٧		١٩	
السلفادور	٥						٥		٦	١
السنغال										
السويد	٢		٢				٤		٧	٣
الصين	١٤		٩		٤٢٥	١٠	٤٤٨	١٠	١٨	
غابون	٥						٥			
غامبيا									١٧	١
غانا									١٥	٢
غواتيمالا	٧		١				٨			
غينيا	٩						٩			
فرنسا										
الفلبين	١٣						١٣		٦	٤
فنلندا			١				١		١	
فيجي	٧						٧		٨	
قيرغيزستان	٨	١٨					٦			١
كرواتيا			٥				٥			
كمبوديا	٧		١		١٣٥		١٤٣			
كندا	٢٢	٢	٦	٢			٢٨	٤	٦	
كينيا	٤	١		١	٧٧٦	٤٤	٧٨٠	٤٦	١٦	٣
مالي	٤						٤		١	

البلد	العنصر العسكري								الشرطة المدنية	
	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للعنصر العسكري			
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
ماليزيا	٨		٢				١٠		٤	
مصر	٢٣		١٨		٧٨١	١٥	٨٢٢	١٥	١٤	
ملاوي	٦									
المملكة المتحدة			٣				٣			
منغوليا	٢						٢			
موزامبيق	١						١			
ناميبيا	٨	١					٨	١	١	
النرويج	١٧		٥	١			٢٢	١	٦	
نيبال	١٠		٧				١٧		٥١	١
النيجر										
نيجيريا	١٢						١٢		٢٦	٥
نيوزيلندا	٢		١				٣			
الهند	١٩		٢٥	١	٢٥٧٦	٥	٢ ٦٢٠	٦	٧١	٧
هولندا	١٤		٢				١٦		١٣	١
الولايات المتحدة الأمريكية									١١	
اليمن	٢٢		١				٢٣		٨	
اليونان	٣						٣			
المجموع حسب نوع الجنس	**٥٩٩**	**١٥**	**١٧٣**	**٦**	**٨ ٤٥٧**	**١٠٣**	**٩ ٢٢٩**	**١٢٤**	**٥٤٧**	**٤٦**
المجموع	**٦١٤**		**١٧٩**		**٨ ٥٦٠**		**٩ ٣٥٣**		**٥٩٣**	